

الإحصاءات العامة: 1.9 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر شباط من عام 2018، بانخفاض نسبته 15.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الشهرين الأولين من عام 2018، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 6,016 رخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2018، مقارنة مع 6,930 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 13.2%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 1933 ألف م<sup>2</sup> خلال الشهرين الأولين من عام 2018، مقارنة مع 2293 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 15.7%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2018 حوالي 1552 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 1784 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 13%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2018 حوالي 381 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 509 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 25.1%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2018 ما نسبته 80.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 19.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 43.5%، تلاها محافظة إربد بنسبة 19.1%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 15.3%، ومحافظة البلقاء بنسبة 5.3%، ومحافظة جرش بنسبة 4.3%، ومحافظة المفرق بنسبة 3.1%، ومحافظة الكرك بنسبة 2%، ومحافظة مادبا وعجلون بنسبة 1.9% لكل منهما، ثم محافظة العقبة بنسبة 1.5%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 2% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

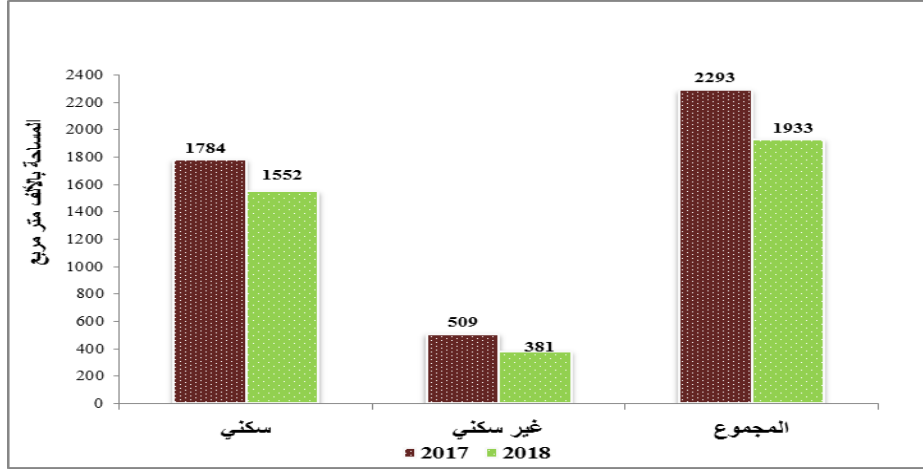
أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 66% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2018، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 28.5% وإقليم الجنوب ما نسبته 5.5%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الشهرين الأولين من عام 2018 ما نسبته 44.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 55.6%.

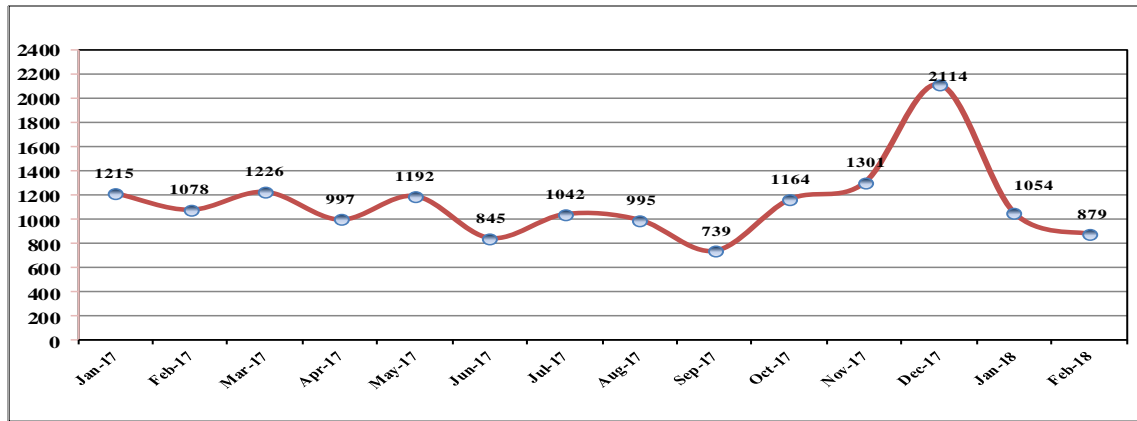
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 858 ألف م<sup>2</sup> خلال الشهرين الأولين من عام 2018 مقابل 999 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 14.1%.

أما على مستوى شهر شباط لعام 2018، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2443 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 879 ألف م<sup>2</sup> مقارنة مع 1078 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 18.5%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الشهرين الأولين لعامي 2017 و2018



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2017 و2018 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد. وتجدد الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (5300700 - 1327)